الاحزاب السياسية العراقية وقانون الامتيازات النفطية لعام ١٩٢٥م

أ.م. د جبران اسكندر رفيق
جامعة الانبار كلية الآداب– قسم التاريخ

م. م. زهراء قحطان علاوي
جامعة الانبار كلية الآداب– قسم التاريخ

البريد الإلكتروني Email : jobranhaditi@uoanbar.edu.iqdr.
zahraaalawiq@gmail.com

الكلمات المفتاحية: قضية النفط العراقي ، الامتيازات النفطية ، دور الاحزاب العراقية ، موقف الصحافة العراقية.

كيفية اقتباس البحث

الطائي ، حسن عبدعلي كاظم، مفهوم فلسفة الدولة عند بعض الفلاسفة الغرب، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٤،المجلد:١٤ ،العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Iraqi political parties and the Oil Concessions Law of 1925

M. Dr. Gibran Iskandar Rafiq
Anbar University, College of Arts, Department of History

M. M. Zahraa Qahtan Allawi
Anbar University, College of Arts, Department of History

Keywords : the Iraqi oil issue, oil concessions, the role of Iraqi parties, the position of the Iraqi press.

How To Cite This Article
Rafiq, Gibran Iskandar, Zahraa Qahtan Allawi , Iraqi political parties and the Oil Concessions Law of 1925, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2024,Volume:14,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The issue of oil is one of the most important discoveries that preoccupied the political and economic circles in Iraq, as it began to take up a large role by governments and international oil companies that bound the Iraqi governments to harsh treaties and agreements. The Germans were the first to be aware of the existence of oil sources in the Iraqi provinces. They took the initiative to provide missions from Experts and technicians during the end of the nineteenth century, which in turn confirmed the presence of large quantities of oil, They described it as a lake of oil. Iraq was then under Ottoman rule, which attracted the attention of Sultan Abdul Hamid II to the importance of oil. He issued an order annexing the state of Mosul to his private properties, and decrees were issued restricting negotiations regarding obtaining oil concessions with the private treasury, and after the end of World War I and the end of the Ottoman Empire. Britain sought to take over the state of Mosul, invest in oil, and obtain concessions. The British mandate had a great impact by pressuring the Iraqi government to grant it oil concessions. Therefore,

Britain was able, through its companies, to obtain the signing of the concession with the Iraqi government in 1925 AD, and it is worth noting the role played by members of political parties who held ministerial positions if they had significant positions in the negotiations that changed some of the decisions related to the signing of oil concessions. These agreements raised public opinion that He expressed his dissatisfaction with this situation, so newspapers presented articles, including Al-Istiqlal newspaper and Al-Alam Al-Arabi newspaper. This research contained an introduction and four main paragraphs, including the issue of Iraqi oil, oil concessions, the role of the Iraqi parties in the negotiations and signing of the concession, the position of the Iraqi press, and a conclusion that included the most important conclusions.

الملخص

يعد موضوع النفط من اهم الاكتشافات التي شغلت الاوساط السياسية والاقتصادية في العراق إذ بدا يأخذ حيز كبير من قبل الحكومات والشركات النفطية العالمية التي ربطت الحكومات العراقية بمعاهدات واتفاقيات قاسية، إذ يعد الالمان اول من تنبه الى وجود منابع النفط في الولايات العراقية فقد بادروا بتقديم البعثات من الخبراء والفنيين خلال القرن التاسع عشر، التي بدورها اكدت وجود كميات كبيرة من النفط، وقد وصفوها بانها بحيرة من النفط ، كان العراق انذاك تحت الحكم العثماني مما جذب انتباه السلطان عبدالحميد الثاني الى اهمية النفط فصدر امر بضم ولاية الموصل الى املاكه الخاصة وصدر فرمانات بحصر التفاوض حول حصول الامتيازات النفطية مع خزينة الخاصة، وبعد نهاية الحرب العالمية الاولى ونهاية الدولة العثمانية سعت بريطانيا الى الاستحواذ على ولاية الموصل والاستثمار عن النفط والحصول على الامتيازات وكان الانتداب البريطاني له الاثر الكبير بالضغط على الحكومة العراقية لمنحها امتيازات النفط ، لذلك استطاعت بريطانيا من خلال شركاتها الحصول على توقيع الامتياز مع الحكومة العراقية ١٩٢٥م، ومن الجدير بالذكر الدور الذي لعبه اعضاء الاحزاب السياسية ممن تولوا مناصب وزارية اذا كان لهم مواقف كبيرة بالمفاوضات التي غيرت بعض القرارات المتعلقة بتوقيع الامتيازات النفطية، وقد اثارت هذه الاتفاقيات الرأي العام الذي عبر عن استياء من هذا الوضع فقدمت الصحف مقالات منها جريدة الاستقلال وجريدة العالم العربي، احتوى هذا البحث على مقدمة واربعة فقرات رئيسية منها قضية النفط العراقي، والامتيازات النفطية، ودور الاحزاب العراقية من المفاوضات وتوقيع الامتياز، وموقف الصحافة العراقية .

المقدمة

لقد اكتشف النفط في العراق خلال القرن التاسع عشر وقد ادرك السلطان العثماني الى اهمية النفط ووضع خطة لحصر الامتيازات والاستثمارات الى خزينته، وبعد ونهاية الدولة العثمانية سعت بريطانيا الى الاستحواذ والسيطرة على والاستثمار عن النفط والحصول على الامتيازات وكان الانتداب البريطاني له الاثر الكبير بالضغط على الحكومة العراقية لمنحها امتيازات النفط ، لذلك استطاعت بريطانيا توقيع الاتفاقية مع الحكومة العراقية ١٩٢٥م والحصول على الامتيازات، وقد لعب لعبه اعضاء الاحزاب السياسية ممن تولوا مناصب وزارية دوراً فعالاً، اذا كان لهم مواقف كبيرة بالمفاوضات التي غيرت بعض القرارات المتعلقة بتوقيع الامتيازات النفطية، وقد اثارت هذه الاتفاقيات الرأي العام الذي عبر عن استياء من هذا الوضع فقدمت الصحف مقالات منها جريدة الاستقلال وجريدة العالم العربي، احتوى هذا البحث على مقدمة واربعة فقرات رئيسية منها قضية النفط العراقي، والامتيازات النفطية، ودور الاحزاب العراقية من المفاوضات وتوقيع الامتياز، وموقف الصحافة العراقية وخاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات.

اولاً : قضية النفط العراقي

عرف النفط في العراق منذ عهود قديمة، الا ان اعمال البحث عنه لم تبدأ الا في العهد القريب في بداية القرن التاسع عشر عن طريق المهندسين الجيلوجيين الالمان الذين اخذو على عاتقهم القيام باعمال الحفر والتنقيب[(١)]، لهذا كان الالمان اول من تنبه الى وجود منابع النفط في العراق ، فقدموا بين عامي (١٨٧١_١٩٠٢) بعثات متعدد من الخبراء والفنين ، والتي بدورها اكدت على وجود النفط بكميات كبيرة تكفي الالمان كما ووصفوها المنطقة بانها (بحيرة من النفط) لا تنفذ وحثوا الحكومة الالمانية على التعجيل بتطويرها [(٢)]كما نشروا عدة تقارير عن اهمية العراق النفطية.

وقد كان العراق في هذه الفترة تحت الحكم العثماني مما جذب انتباه السلطان عبد الحميد الثاني[(٣)] (١٨٧٦_١٩٠٩) الى اهمية النفط في العراق فأمر عام ١٨٨٢ بضم منطقة ولاية الموصل المليئة بالنفط ، بما فيها منطقة القيارة الى املاكه الخاصة مقابل كمية زهيدة من المال بحجة الاحتفاظ بها ، ومنع الاجانب من استملاكها ،وضمها الى املاك الدولة العثمانية .[(٤)]

كما واصدر السلطان عبد الحميد الثاني فرمانات في (١٨٨٩_١٨٩٨) وعام ١٩٠٣ اكد بموجبها حصر الامتيازات البحث عن النفط واستثماره في ولايتي الموصل وبغداد بخزينه الخاصة ، لهذا اصبح المفاوضات حول امتيازات النفط تجري مع هذه الخزينة .[(٥)]

ثانياً: الامتيازات النفطية

بعد تعرض الدولة العثمانية الى مشاكل سياسية ،اقتصادية ، وعسكرية ، اضطر السلطان عبد الحميد الثاني الى ان يقوي علاقته مع الالمان ويمنحهم امتيازات مقابل تقويته مالياً وعسكرياً[٦] ،وبهذا نجح الالمان في الحصول على موافقه لتأسيس شركة الخطوط الحديدية الاناضولية ١٨٩٠ ، عن طريق البنك الالماني وبهذا يكون اعلان رسمي عن منح الالمان امتيازات في المنطقة[٧].

اثارت هذه الامتيازات والاتفاقيات الاطراف المتنافسة الاخرى ، وفي مقدمتها شركة (شل الهولندية) ،وهي اتحاد شركة شل البريطانية ورويال الهولندية ،اضافة الى شركة (الانكلو _ فارسية) ، اضافة الى المصالح الامريكية المتمثلة بالادميرال جستر (CHESTER)[٨]. وبهذا الامتيازات التي حصلت عليها امريكا ، شعرت المانيا وبريطانيا بخطر الموقف وضرورة ايقاف الزحف الامريكي ، بدء عملها حين ماقرر ال(بنك الالماني) و(البنك الوطني التركي) في (٣١ كانون الثاني ١٩١١)[٩]، تكوين شركة تضم مصالحهم المشتركة فأسسوا(شركة الامتيازات الافريقية الشرقية)[١٠] ثم ضمن بعد ذلك الشركة الهولندية (شل) ، ولكن لم تمض سنة ونصف على انشاء الشركة حتى غيرت عنوانها في تشرين الاول ١٩١٢ باسم (شركة النفط التركية المحدودة)[١١]

وبعد المصادقة على هذه الشركة شرعت الحكومة البريطانيا والمانيا الاتصال بالحكومة العثمانية لكي تمنح شركة النفط التركية امتيازات لاستغلال النفط العراقي ، كما قدم السفيران البريطاني والالماني في استانبول في ١٩ حزيران طلباً الى الصدر الاعظم (سعيد حليم باشا) ، بمنح امتياز نفط يشمل نفط ولايتي الموصل وبغداد الى شركة النفط التركية ، ردت الحكومة التركيا في ٢٨ حزيران ١٩١٤ الى السفيري البريطاني والالماني بالموافقة على اعطاء امتياز استثمار النفط في ولايتي الموصل وبغداد الى شركة النفط التركية ، بموجب مذكرة صدرت عن الصدر الاعظم ، وتعد هذا المذكرة اهمية كبيرة في تاريخ استثمار النفط في العراق ، وصارت المستمسك الذي استندت اليها شركة النفط التركية في مطالبتها بامتياز النفط في العراق [١٢]

الا ان ظروف الحرب العالمية الاولى حالت دون تنفيذ مشروعهم الذي اعتبر حجة غلى الحكومة العراقية بعد الحرب على اعتبار انه صادر من قبل الصدر الاعظم في استنبول ، وبعد خسارة المانية في الحرب صادرت بريطانية حصة البنك الالماني في الشركة ، ولكن في هذه الاثناء ظهر منافس اخر لبريطانيا وهي فرنسا والتي اظهرت رغبتها القوية في الحصول على موطئ قدم في الشرق الاوسط خاصة وانها احد الاطراف المنتصرة في الحرب والتي حظيت بالكثير من

التعويضات بموجب معاهدة فرساي ، وبهذا قفد دخلت فرنسا شريكة بدلا من المانيا في نفط العراق ، بعد ان حصلت على كلا من سوريا ولبنان والموصل بموجب اتفاقية (سايكس بيكو ١٩١٦) التي قسمت الدول المناطق التابعة الى الدولة العثمانية [١٣]

ثم اتبعتها معاهدة (سان ريمو) ١٩٢٠م ، والتي بموجبها تنازلت فرنسا عن الموصل الى بريطانيا بشرط وهو وصول النفط العراقي الى البحر المتوسط عبر سوريا ولبنان ، لتمنح نصيباً من النفط العراقي ، وكذلك تنازلت بريطانيا ب٢٥% من حصتها الى الفرنسا ، مما اثار روح التذمر في الشعب العراقي على اثر اعلان الانتداب [١٤]

كما جاءت مطاليب الرئيس الامريكي ولسن على اساسيها لتطبيق سياسة (الباب المفتوح) [١٥] Open Door Policy))، على اسس مبدأ المساوات مع بريطانيا في استغلال النفط فستقبلت بريطانية شركة ستاندرد الامريكية ، كما وافقت على دخولها في بترول الموصل لان في الظروف الدولية لا تستطيع بريطانيا رفض او الوقوف بوجه المطالب الامريكي' [١٦] ، دخلت الشركة الامريكية والمدعومة من حكومتها لمنافسة للشركة التركية ، والتي طالبت منذ ١٩٢٠ باشتراكها في الغنيمة بشكل متساوي في القضاية التجارية ، فدخلت الشركة الامريكية في تفاوض مع شركة البترول التركية منذ ١٩٢٠ وقد انتهت هذه المفاوضات باتفاقية (الخط الاحمر) ١٩٢٧ ، وكان مفاد الاتفاقية (لا يجوز لاي شركة من الشركات المساهمة المشاركة في الشركة التركية ان تحصل على امتياز بمفردها ضمن منطقة حدود الخط الاحمر على الخريطة ، ونشمل هذه المنطقة كل الاقاليم التي تعتبر داخلة ضمن حدود الامبراطورية العثمانية ، باستثناء مصر والكويت)[١٧] كما اصرت الشركات الامريكية على تحديد حصتها في الشركة التركية والتي تغير اسمها في عام ١٩٢٩ الى شركة نفط العراق[١٨]

ان محاولات الامريكية لتطبيق هذه السياسة دفع بريطانية لا يجاد مسوغ جديد يمنع به امريكة من اتباع هذه السياسة ، كما وشجعت الحكومة البريطانيا الحكومة العراقية على تشكيل حكومة عراقية مستقلة تعترف بيها الحكومة البريطانية وذلك من بعد ثورة العشرين ومخاوفها من خروج العراق من تحت سيطرتها كما واكدت بانها سوف تحظى بدعم البريطاني وفعلاً تم تشكيل الحكومة وتتويج فيصل بن الحسين ملكاً على العراق ١٢٣\ اب ١٩٢١١. [١٩] اذا تضمنت لائحة القانون الاساسي العراقي في مادته (الرابعة والستين) على منع الحكومة العراقية من منح امتياز استثمار موارد البلاد الطبيعية الا بموجب القانون وان الذي يتجاوز منها الثلاث سنوات يجب ان يرتبط بقانون خاص.[٢٠]

ثالثاً: دور الاحزاب العراقية من امتيازات شركة النفط التركية

استمرت بريطانيا بضغط على الحكومة العراقية لمنحها امتيازات النفط وذلك عن طريق شركة النفط التركية ولابد من ذكر الدور الذي لعبه اعضاء الاحزاب ممن تولوا مناصب وزارية اذا كان لهم مواقف كبيرة اثرت على الحكومات وغيرت بعض القرارات المتعلقة بالامتيازات النفطية، ومنهم ياسين الهاشمي[٢١] ، ساسون حسقيل[٢٢] ،عبدالمحسن السعدون[٢٣] وغيرهم من الوزراء ، لذا لابد من عرض المفاوضات شركة النفط التركية مع الحكومة العراقية بضغط من بريطانية لمصلحها في الشركة .

لهذا وبعد تكوين الحكومة العراقية عادة بريطانية الضغط على الحكومة العراقية بان الحكومة العراقية ، مدعين بان الحكومة العثمانية كانت قد منحتهم امتيازات لاستثمار النفط وطلبوا منهم امتيازا استناداً الى الحقوق السابقة المكتسبة ، باعتبار ان العراق قد ورث المواثيق العهود التي قدمتها الدولة العثمانية ، ولكن الحكومة العراقية لم ترد على هذه الادعاءات فطلب عبد المحسن السعدون في ذلك الوقت ،ان يقدموا ما لديهم من مستندات تأكد صحة كلامهم واذ لم تكن لهم المستندات الكافية يعتبر ملغي ما اعطى لهم من قبل . [٢٤]

اعترض المندوب السامي على القرار وطلب من الحكومة اعادة النظر في الامتياز ، الا ان مجلس الوزراء اصدر قراره في ١٣ \ اب \ ١٩٢٣ والذي تضمن عدم الاعتراف بامتياز الذي تدعيه شركة النفط التركية ، الايعاز الى وزير المالية ساسون حسقيل اثناء وجوده في لندن بالمفاوضة مع الشركات المتقدمة لطلب الامتياز في العراق ،مع تدقيق وتمحيص كل طلب يقدم اضافة الى ارفاقه بالملاحظات المطلوبة من الحكومة العراقية [٢٥] .كما قام المعتمد السامي بتقديم لائحة الى مجلس الوزراء في ٣٠ \اب ١٩٢٣\ كما وارفق معه بان وزير المستعمرات يريد جواب الحكومة العراقي ،و ارسال اهم ارسال اراء الحكومة العراقية في اثنا وجود ساسون حسقيل في لندن [٢٦] ، وفي هذه الاثناء قرر مجلس الوزراء وضع لجنة عراقية بريطانية في ٥ \ايلول ١٩٢٣ \ والتي كان ياسين الهاشمي احد اعضائها بصفته وزيراً للاشغال والمواصلات في وزارة السعدون ، توصلت اللجنة الى اهم القرارات والتي هي ان لا يعطى الامتياز الاكثر من ستين عاماً ، اضافة الى دفع حصة الى الحكومة العراقية ومقدارها ٢٠% من مجموع الحصص [٢٧] ، ومن خلال تواجد ساسون حسقيل في لندن اجر مباحثاته مع الاطراف ذات العلاقة كم وحضر جلستين عقدت في داخل وزارة المستعمرات حضر مع احد قادة الشركة الكبار وهو ديفيد سن (O.DAVIDSON) ، كما سأل رئيس الوزراء عن موافقته حول ارسال مندوب من قبلهم الى بغداد من اجل عقد الاتفاق النهائي ، اطلع مجلس الوزراء في ١٩ ايلول ١٩٢٣ في الاجراءات

التي اجراها ساسون حسقيل وامر بعقد لجنة لدراستها مكونه من ياسين الهاشمي وناجي السويدي وساسون حسقيل ولكنها انتهت بانتهاء وزارة عبد المحسن السعدون ، ولكن بمجيئ وزارة جعفرالعسكري وشكل وزارته شكلت لجنة جديدة تتألف من علي جودت الايوبي وزير الداخلية ، وعبد المحسن شلاش وزير المالية ، وصبيح نشأت وزير المواصلات والاشغال ،و المستر سلاتر مستشار وزارة المالية ، والمستر سوان الموظف في وزارة المالية سكرتير للجنة ، كما وحظر مفاوضاً عن الشركة المستر ادورد هربرت كيلنك (H. KEELING) مع الحكومة العراقية [٢٨] استمرت المفاوضات بشكل طبيعي الى ان تم التوصل الى نقط جداً مهمه وهو حصة الحكومة العراقية من عائدات النفط ، الى ان اقترح ممثل الشركة المستر كلينك اعطاء العراق اربع شيلنات عن كل برميل من النفط الخام الذي تصدر الدولة خارج العراق [٢٩]

لم توافق اللجنة على هذا الاقتراح ،واصرت على اشتراك العراق في حصة نسبتها ٢٠% وفق المادة الثامنة من اتفاقية سان ريمو ، والتي بموجبها وافقت كل من فرنسا وبريطانيا على السماح للحكومة العراقية او الاشخاص العراقيين بالاشترك لنسبة تصل الى ٢٠% من حصص الشركة[٣٠] ، ولكن ممثل الشركة اصر على ان لا يدخل العراقيون بنسبة وانما يدفع اربعة شلنات عن كل برميل مصدر من النفط الخام .

بعث المعتمد السامي مندوب الشركة بترك المفاوضات وذهاب الى بيروت مؤقتاً ، وبهذا توقفت المفاوضات مؤقتاً ، وفي ١٢اب ١٩٢٤ عاد المستر كلينك (H. KEELING) الى بغداد ، فعادت المفاوضات من جديد مع ياسين الهاشمي ولكنه لم يكن اقل ممن سبقة في التمسك بالمطالب المشروعة فقد ظهر خلاف بين الجانبين فيما يخص مسألة الحصص ومدة الامتياز اذ امر ياسين الهاشمي ان تكون مدة الامتياز (٦٠) سنة بدلا من (٩٩) سنة التي وردت في لائحة الامتياز ، اسوة بامتيازات النفط في ايران ، رفض ممثل الشركة هذا العرض واقترح حلاً وسطاً يجعل المدة ٧٥ سنة ، وبين انه لا يمكن المقارنة بين لامتيازات الممنوحة ل٦٠ سنة بين العراق وايران لان نفط العراق يكلف استخراجه ونقله وصعوبات ومبالغ اكبر [٣١]

وعلى هذا الاساس قدم ياسين الهاشمي رئيس حزب الامة في تلك الفترة الى مجلس الوزراء ادعاءات كلينك(H. KEELING) ، وعرض تاريخ الامتيازات وتطورها ،وعليها اتفق المجلس على ان يقدم طلباً خطياً لاستئناف المفاوضات وتألفت لجنة ضمت كلا من مزاحم الباجه جي وزير المواصلات والاشغال ، ورشيد عالي الكيلاني وزير العدل وساسون حسقيل وزير المالية ، وترأسها ياسين الهاشمي [٣٢]

وفي هذه الفترة كان ياسين الهاشمي امام تحديات واوضاع اقتصادية صعب منها الحاجة الماسة الى الحصول على موارد مالية طويلة لاجل تعزيز الميزانية وتحقيق موازنه ، خاصو انها كانت تمر بعجز وصل الى (٧٠) لك روبية لسنة ١٩٢٤\١٩٢٥ ،وضافةً الى هذه (١٧) لك روبية عجزاً اخر سجل ١٩٢٥ [٣٣]

وامام هذه الظروف والتحديات التي وجهت وزارة الهاشمي دخل في مناقشات ومباحثات شاقة مع ممثل الشركة في نهاية ١٩٢٤ واوائل ١٩٢٥ وعند وصول لجنة الامم المتحدة الى العراق بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٢٥ كانت قد انتهت المباحثات في الامور الثانوية باستثناء بعض الامور منها ، مشاركة العراق في حصص رأسمال الشركة ، ضمان سيطرة ادارية للجانب العراقي في جهاز ادارة الشركة ، كما طالب الهاشمي نسبة ٢٠% مساهمة في حصص الشركة الا ان مندوب الشركة رفض الطلب واعتبر ملكية شركة النفط التركية وان مسألتها معقدة جداً وانه لا يسمح للعراق بدخول فيها ، وبعد اصرار ياسين الهاشمي كتب الية المعتمد السامي في ٧ شباط ١٩٢٥ (حق الحكومة العراقية في الاشتراك بحصص شركة النفط التركية لا سبيل الى نكرانه ولكن شركة النفط التركية قد وضعت جميع الترتيبات بين فروعها واقسامها الدولية التي تتألف منها على اساس ان الحكومة العراقية ستقبل مبلغ الاربعة شيلنات للبرميل الواحد عوضاً عم الاشتراك بحصص الشركة ، ولا يوجد اي امل بقبول الجماعات الدولية التي تتالف منها الشركة على قبول اية قاعدة اخرى) .[٣٤]

لم يبقه امام الهاشمي خيارات كثيرا وخاصة بعد التهديدات التي تلقاها من لجنة عصبة الامم التي جاءت في ٢٧\كانون الثاني ١٩٢٥\ لاخذ رأي الاهالي عن مستقبل الموصل ومن خلال تسألات اللجنة تبين للحكومة العراقية بان لجنة عصبة الامم لن تسمح ببقائها جزء من العراق لهذا تشكلت احزاب للدفاع عن قضية الموصل والدعوة الاستقلال العراق[٣٥]، وبعد ان انهت الجنة تقريرها تسأله عن ولاية الموصل اكدت لجنة الحدود بانها تعلق قرارها على وفق قرار الحكومة العراقية بخصوص امتيازات النفط المقدمة لشركة النفط التركية ،وان هناك اهتمام كبير بنفط ولايتي الموصل وبغداد وان هذه الاهتمام ضمان على ثبات الدولة العراقية ودفاع عنها ضد اي تعدي [٣٦]

كما وهدد المندوب السامي بطريقة اخر حين بين (بان من مصلحة العراق من الناحيتين الاقتصادية والمالية على سواء ومن اجل تأمين الحدود الشمالية المرغوب بها لصالح العراق يقتضي التوصل الى قرار قريب وموافق)[٣٧]

وعلى هذا الاساس عقد مجلس الوزراء جلسة طارئة في ٥ اذار ١٩٢٥ ، اوضح فيها الهاشمي عن التهديدات التي تلقاها من بريطانيا اذا لم تسرع الحكومة وتمنح الامتياز ، وما طلع علية من وجود دلائل خطير تبين وجود مشاكل دولية معقدة بخصوص موقف العراق في حدوده الشمالية ، اذ لم يتم حسم هذه المسألة في اسرع وقت ، فلم يبقة امام مجلس الوزراء سماع مثل هذا البيانات الخطيرة الا ان سمحت بمنح الامتياز لشركة النفط التركية ، من دون ان يكون للعراق حصة من رأسمال الشركة[٣٨]

خول مجلس الوزراء وزير الاشغال والمواصلات (مزاحم الباجه جي) بتوقيع الاتفاقية مع شركة النفط التركية نيابة عن الحكومة العراقية ، فوقعها ١٤ اذار ١٩٢٥ ، كما وعلى اثرها لم توافق على هذه الاتفاقية بعض الاحزاب السياسية العراقية ومنها الحزب الوطني العراقي فقد اعلن عن رفضة لهذه الاتفاقية بطلب الى ممثلها في الوزارة محمد رضا الشبيبي وزير المعارف تقديم استقالته ، ورشيد عالي الكيلاني وزير العدلية الذي قدم استقالتة احتجاجا على توقيع امتياز النفط [٣٩]، اما حزب الامة كان للحزب دور مهم في قضية امتياز النفط ، فقد وجهة الحزب كل جهوده في هذه الفترة نحوها واخذ على عاتقه تهيئة الدراسات واعداد البيانات، ووضع دراسة مستفيضه بسطت فيها الادلة الجغرافية والتاريخية والسياسية التي تؤيد بان الموصل عراقية ليتمكن من حصر الامتيازات فيها للحكومة العراقية فقط واكد بانه يجب ابقائها تابعة الى العراق ،ولما وصلت لجنة عصبة الامم الى العراق ، والف الحزب وفداً شارك فيه كلاً من : ناجي السويدي ، وانطوان شماس ،ويوسف الياس[٤٠] ، وكما قام حزب الامة بحملة مضادة ضد امتياز النفط الذي منح لبريطانيا في ١٥ آذار ١٩٢٥ مما أدى إلى تأخير إعلان الدستور إلى ٢١ آذار ١٩٢٥ ، وذلك للحيلولة دون عرض الامتياز على مجلس الأمة خوفاً من المعارضة البرلمانية ((٤١)) ، ولموقف الحزب القوي في تلك الفترة، كما كان حزب النهضة منشغل بمعرفة قرار عصبة الامم بشان الموصل والمحافظة على الوحدة الوطنية، من خلال دوره في مساندته الاحزاب التي تشكلت للدفاع عن الموصل بأرسال البرقيات والرسائل التي تدعمها وارسال برقيات الى رئيس وفد اللجنة والى حزب استقلال الموصل لضم صوت الحزب اليه تأكيد على الروح الوطنية، بعد انتهاء اللجنة قدم اهالي الموصل شكرهم لحزب النهضة[٤٢]، وكان رئيس الوزراء ياسين الهاشمي يريد من خلال علاقته بحزب الأمة، أن يصبح قوة سياسية تدعم مركزه، خاصة وأن الانتخابات النيابية على الأبواب، وبالمقابل كان رجال الحزب ينظرون إليه كمعارض، لهذا تلتقي مبادئ حزبهم معه، ومن هنا نشأت هذه العلاقة التي وصلت إلى درجة تأثير ياسين الهاشمي على قرارات ومنهاج الحزب((٤٣)) ، وحصل بهذا الشركة على الامتياز

وفي وزارة حكمت سليمان ١٩٣٦ ، طلب من السفير البريطاني في اجتماع تم عقدة في ١٢ تشرين الثاني ١ ١٩٣٦ بتأجيل استرداد فوائد الاموال العائدة لشركة نفط العراق لمواجهة حجز الميزانية ، واستحصال موافقة من الشركة ، كما طلب الية التوسط لدى حكومته لتلبية المطاليب المالية فوافق السفير على ذلك [٤٤]

رابعاً: موقف الصحافة العراقية من اتفاقية شركة النفط التركية

اثارت هذه الاتفاقية الرأي العام والذي عبر عن استياء من هذا الوضع فقدم الصحف تسال ومنهم من طالبوا بفتح باب المفاوضات مع شركات اخرى إذ نشرت جريدة الاستقلال مقالات جاء فيه (ان البلاد يمتلك امتيازات عديدة يمكن من خلالها ان تعود للبلاد بفوائد عدا لقاء المنافسة التي ستحصل بين الشركات التجارية ، وتشغل جميع المنابع ولكن التمسك باعطاء الامتياز لشركة واحدة وبصفقة واحدة فهذا يعني تسليم المنابع طوعا وكرها الى الشركة التي يدعمها عنصر كبير ، واذا وجدت هذه الشركة بان ليس لها منافس يزاحمها من الشركات ، فأنها لن تتساهل مع الحكومة ، لهذا يجب فتح باب المفاوضات مع شركات عديدة ، لان اذا زادت الشركات زادت المنافسة التجارية ، وهبطت اسعار بيع النفط في داخل البلاد ، وتمكن الفلاحون والعمال من العمل وزادت الزراعة والصناعة [٤٥]

كما اتهمت جريدة الاستقلال ، بان الوزارة تأبى مساندة الشعب على لسان نوابها ، وان موقفها سيبقى ضعيفاً طالما اهملت جمع المجلس النيابي و كما ان بهذه الدرجة من الضعف لا تستطيع الوزارة مجابهة الشركة التركية والغير تركية ، وبان المجلس النيابي ضعيف مقارنتا بالشركة التركية التي تتلقى دعمها من دول كبر مثل بريطانيا وامريكا وفرنسا ، وفي نهاية المقالة تسألت ب(هل نعتقد بعد هذا ان بضعة اشخاص عراقيين يتمكنون من منازلة هذه القوى العظمى)[٤٦]

طلبت جريدة العالم العربي الحكومة بان تطلع الرأي العام بما تم بصدد الامتياز مع الشركة ، ليطلع الشعب على هذه الامور ، كما وأن لا مانع يمنع الحكومة من نشر مثل هذه المفاوضات ، لانها ليست مشاكل سياسية ولا خطط حربية ليكون كتمانها من صالح البلاد ، كما طالبت الحكومة بتوضيح عن سبب منح الامتياز بهذه السرعة في جلسة لم يكمل نصابها و ماهي الاضرار التي تترتب اذا تاخر استخراج النفط الي ان يعبر الشعب عن رأي خاصة وان النفط له الاف السنين تحت الارض[٤٧]، وعادة جريدة الاستقلال نشر الخبر مرة اخرى ولكن هذه المرة تسألت عن عدم تمكن الحكومة من تأجيل الجلسة لحين اكتمال مجلس النواب ، او بعد نشر الدستور على الاقل ، لكي يتسنى للجميع مناقشة وتكون مادة من مواد خاصة بالامتياز ، كما وحذرتهم من خطورة التبعة اذا تسرعت في منح امتياز البترول الى اية شركة من الشركات قبل

اكتمال مجلس النواب او قبل نشر الدستور ، (فأن كل شخص محاسب عما كسبت يداه والتاريخ للجميع بالمرصاد).[٤٨]

الخاتمة

- شكل اكتشاف النفط في الشرق الاوسط تحول في العلاقات السياسة والاقتصادية لما يمثله من اهمية استراتيجية.
- يعد الالمان اول من تنبه الى وجود منابع النفط في الولايات العراقية فقد بادروا بتقديم البعثات من الخبراء والفنيين خلال نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.
- كان الانتداب البريطاني له الاثر الكبير بالضغط على الحكومة العراقية لمنحها امتيازات النفط.
- لعبت الاحزاب السياسية العراقية دور فعال في المفاوضات لتوقيع اتفاقية الامتيازات النفطية.
- لعب حزب الامة دور مميز في مفاوضات الامتيازات من خلال ممثله ياسين الهاشمي والحزب الوطني العراقي وما قدمه الحزب للمحافظة على الوحدة الوطنية.
- اثرت الصحافة العراقية بشكل كبير واثارت الراي العام على الحكومة العراقية بعدم اعطاء امتياز لشركة وبهذا يكون التنافس بين الشركات وفسح المجال امام الشركات للاستثمار ومنح الامتيازات.

الهوامش

[١] سليم طه التكريتي ، معركة النفط في العراق ، ج١ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٢ ،ص١١.
نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق (١٩٢٥_١٩٥٢) ،ط١ ، مركز الابجدية ، بيروت ، ١٩٨٠ ،ص٢٠ .

[٢] نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق (١٩٢٥_١٩٥٢) ،ط١ ، مركز الابجدية ، بيروت ، ١٩٨٠ ،ص٢٠ .

[٣] عبدالحميد الثاني ولد عام عام ١٨٤٢م وهو ابن السلطان عبدالمجيد صاحب فرمان التنظيمات ، عبدالحميد هو السلطان الرابع والثلاثين من سلاطين الدولة العثمانية، فقد تلقى عبدالحميد تعليمه في القصر السلطاني وقد تدرب على استخدام الاسلحة وكان يتقن القتال ، تولى الحكم ١٨٧٦م. حليمة جعيل، العلاقات العثمانية البريطانية في عهد السلطان عبدالحميد الثاني من ١٨٧٦– ١٩٠٩م، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف – المسلية، الجزائر، ٢٠١٨م،ص١١–٢٠.

[٤] يوسف ابراهيم يزبك ، النفط مستعبد الشعوب ، ج١ ، مطبعة الفن الحديث ، بيروت ، ١٩٣٤ ، ص٧٧ .

[٥] ((نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ، ص ٢١_٢٢.

[٦] حكمت سامي سليمان ، النفط في العراق دراسة سياسية اقتصادية ، دار اليقظة العرابية ، دمشق ، ١٩٥٨ ، ص١٨ _ ١٩ .

[٧]نوري عبد الحميد ، المصدر السابق ، ص٢٢

[٨]جيستر CHESTER : وهو احد ادميرالات البحرية الامريكية بحثاً عن الصفقات الاقتصادية ،وتمكن في ١٩٠٩ الدخول في مفاوضات مع الحكومة العثمانية ،لانشاء ميناء ومد بعض الخطوط الحديدية ،وفعلا استطاع الحصول على خط يمتد من الاراضي العراقية الى الخليج العربي عن طريق كركوك _الموصل في ١٩١٠ ، للمزيد من المعلومات ينظر الى : محمد ازهر السماك ، البترول العراقي بين السيطرة الاجنبية والسيادة الوطنية دراسة تحليلية في موارد الثروة الاقتصادية ، وزارة الاعلام والثقافة ، الموصل ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص٤١

[٩]محمد جواد العبوسي ، البترول في البلاد العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص٩

[١٠] شركة الامتيازات الافريقية الشرقية : اسست في لندن في (٣١ كانون الاول ١٩١١) واسهم في تشكيلها كل من البنك الوطني التركي بنسبة ٥٠% والبنك الالماني ٢٥% وكان الغرض منها هو الحصول على اجازات التحري والتنقيب عن النفط في مختلف انحاء الدول العثمانية والحصول على امتياز شامل لاستغلال نفط ولايتي موصل وبغداد بشكل خاص وكان مجلس ادار الشركة يتالف من هنري دترونك ، فريدريك لين ، كليمك ، بارنك دويت اول ، بابنكتون سمث وكوبنكيان ، للمزيد ينظر الى قاسم احمد العباس ، وثائق النفط في العراق ، ج١ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٥ ص٦١_٦٢

[١١] يوسف ابراهيم يزبك ، المصدر السابق ، ص٨٩

[١٢] حكمت سامي سليمان ، المصدر السابق ، ص٣٧ ، للاطلاع على المذكرة ينظر الى قاسم احمد العباس ، المصدر السابق ، ص١٧٥

([١٣])جورج انطونيوس ، يقظة العراب تاريخ حركة العرب القومية ، ط٦ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٥٧٩ _٥٨٠

[١٤] حسن لطيف كامل الزبيدي وآخرون ، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الامريكي رؤية مستقبلية ، (د.م : مركز العراق للدراسات)، ٢٠٠٧ ، ذياب عبود حسين الفهداوي ، التنافس البريطاني – الفرنسي – الامريكي على نفط العراق١٩٢٥_ ١٩١٤ دراسة تاريخية ، سامراء ،"مجلة " صالح الدين ، مجلد ١٣، العدد٥٠ ، السنة الثانية عشر ، ٢٠١٧م .

[١٥] سياسة الباب المفتوح (OPEN DOOR POLICY) : اسلوب سياسي انتهجته بعض الدول في سياستها الخارجية والذي يقوم على تعهد الدول العظمى بعدم انفراد اي دولة على امتيازات تجارية ، صناعية او سياسية ، ولقد بدأت الولايات المتحدة الامريكية 'بتطبيقه في الربع الثاني من القرن التاسع عشر . للمزيد من المعلومات ينظر الى : عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج١ ، ط١ ،الموسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٩ ،ص ٤٥٣

[١٦]نوري عبد الحميد ، المصدر السابق ، ص٤٠

[١٧] عبد الوهاب السلوم ، قضية البترول في العراق ، دار الكتاب العرابي ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص٣٠١

[١٨] الكسندر بريماكوف ، نفط الشرق الاوسط والاحتكارات الدولية ، ترجمة بسام خليل ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص٢٠

[١٩] هنري فوستر ، نشاة العراق الحديث ، ترجمة وتعليق سليم طة التكريتي ، ج٢ ،ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٨٩، ص٢٩٧

[٢٠] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ،ج٢ ، ط٥ ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص٣٣٠

[٢١] ياسين حلمي بن سلمان الهاشمي ،من مواليد ١٨٨٤ في بغداد، يتكلم اللغة الالمانية والانكليزية ،دخل الكلية العسكرية في استانبول وتسبم عدة مناصب عسكرية ،اتصب بالشريف فيصل ودخل معه في جمعية العربية الفتاة ،عضو في جمعية الاتحاد والترقي حيث انتما اليها متاثرا بفكرها الديني وليس القومي كما اته لم يشترك في الثورة العربية حيث اعتبرها ضد لفكرة الجامع الاسلامي ، تولى منصب رئيس مجلي الشورى في١٩١٨ ، وتولى منصب رئيس وزراء في دمشق ١٩١٩ ولكن عند سقوط الحكومة العربية اعتزل السياسة ومارس التجارة ،عاد الى العراق ١٩٢٢ ، اصبح متصرف لواء المنتفك ،عين وزير للاشغال والمواصلات في وزارة السعدون الاولى ،من ابرز اقطاب المعارضة ١٩٢٤ ،عضو المجلس التاسيسي العراقي عام ١٩٢٤ ، شكل وزارته الاول الاول مرة في ٢اب ١٩٢٤ والتي عرفت بوزارة الهاشمي الاولى توبى فيها منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع وكالة ،عين وزيرا للمالية في وزارة جعفر العسكري الثانية ،اقدم على خطوة جريئه جدا خلال هذه الوزارة استطاع بها تخليص العراق من ديون العثمانية العمومية توفي عام١٩٣٧ في بيروت للمزيد من المعلومات ينظر الى ،خالد احمد الجوال ،موسوعة اعلام كبار ساسة العراق في العهد الملكي ،ج١ ،ص٢٩٩_ص٣٠٢

[٢٢] ساسون حسقيل :هو ساسون بن حاخان حسقيل بن شلومو (سليمان)من العوائل القيادية اليهودية في بغداد ،وكان لهم بيوتات تجارية في كل من(باريس ومانشستر وبومبي) ،وهو من مواليد ١٧ اذار ١٨٦٠، نال شهادة المحاماة من الدرجة الاولى في الاستانة ،كان يجيد العديد من اللغات منها (الانكليزية ،والتركية والفارسية والفرنسية والالمانية واليونانية واللاتينية)عمل عضو في جمعية الاتحاد والترقي ١٩٠٩ وعضو مجلس المبعوثان العثماني ١٩٢١ عمل نائب في مجلس المبعوثان العثماني عن لواء بغداد ، كما كان عضو في لجنة الانتخابات العراقية عين وزيراً للمالية في وزارة عبد الرحمن النقيب الاولى وهي اول حكومة عراقية مؤقته كما عين وزيرا للمالية وفي وزارة عبد الرحمن النقيب الثانية ، مثل العراق في مؤتمر القاهرة ١٩٢١ ، تولى منصب وزير الزراعة في وزارة السعدون الاولى ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢_٢٢ تشرين ١٩٢٣، وزير المالية في وزارة ياسين الهاشمي ٢اب ١٩٢٤_٢١حزيران ١٩٢٥ كما تولى العديد من المهام .للمزيد من المعلومات ينظر الى ، نور محمد عبد المجيد العبدلي ،ساسون حسقيل ودوره السياسي والاقتصادي في العراق ، رسالة ماجستير ،كلية التربية ،ابن رشد ،بغداد،٢٠١١

[٢٣] عبد المحسن السعدون :هو عبد المحسن بن فهد بن علي بن ثامر السعدون من مواليد ١٨٧٩ الناصرية ،حكم ال السعدون المنتفك قرابة اربعة كان والدة حاكما على اللواء واامير العشائر ،دخل المدرسة واكمل دراسته في استنبول ودخل المدرسة الحربية ونخرج منها ،وفي عام ١٩٠٩ تزوج من احدى الاسر التركية الغنية ،في عام ١٩١٠ انتخب نائبا في مجلس المبعوثان العثماني عن المنتفك ، وفي ٢٤ نيسان ١٩٢٢ عين وزيرا للعدلية في وزارة علد الرحمن النقيب قد استقالته ،في ٣٠ ايلول ١٩٢٢ عين وزيرا للداخلية في وزارة عبد الرحمن النقيب الثالثة ،كما تولى منصب وزير الداخلية وكالة في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٣ ،انتخب في ٢٧ اذار ١٩٢٤رئيسا

للمجلس التأسيسي، في ٢٦ حزيران ١٩٢٥ شكل وزارته الثانية وشغل منصب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وقد كانت هذه المره الاولى الاستحداث هذه المنصب ،في تموز ١٩٢٦،انتحر باطلاق عدة عيارات ناريه على نفسة وقد نوفي عن عمر يناهز الخمسين عاما ،للمزيد من المعلومات ينظر الى : لطفي جعفر فرج ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ،مكتبة اليقظة العربية ،١٩٨٢.

[٢٤] سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي واثره في تاريخ العراق المعاصر ١٩٣٦_١٩٢٢ ، دار دجلة ناشرون وموزعون ، ٢٠١٣ ، ص٢٠٩

[٢٥] د.ك.و ،ملف مجلس الوزراء المرقم ء ٨١٢١ ، الوثائق رقم ٥٣ و ٥٤

[٢٦] تفاصيل الامتياز انظر الى : سجلات البلاط الملكي ، الملف رقم ء٩١٢١ وثائق رقم ٢٧_٣٣

[٢٧] د.ك.و ، سجلات البلاط ، ملف وزارة المواصلات والاشغال المرقم ص٢١٣١ ، بيان اللجنة الوزارية في ٥ ايلول ١٩٢٣ ، وثيقة رقم ١

[٢٨] سامي عبد الحافظ القيسي ، المصدر السابق ، ص٢١١

[٢٩] حكمت سامي سليمان ، المصدر السابق ، ص١٢٨_١٢٩

[٣٠] د.ك،و ، سجلات البلاط الملكي ،الملف المرقم د٤١٢١ ،الوثائق المرقمة ١٤٣_١٤٤

[٣١] د.ك،و ، سجلات البلاط الملكي ، ملف وزارة المواصلات والاشغال المرقم ص٢١٣١ ، وثيقة (١٠) مباحثات تاريخ ١٠ اب ١٩٢٤ ، وثيقة (١١٧) مباحثات ١٢ اب ١٩٢٤.

[٣٢] د.ك.و ، مقررات مجلس الوزراء الصادرة من تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول ١٩٢٣، مطبعة الحكومة ،١٩٢٦ ، ص٤٣

[٣٣] جريدة الاستقلال ٧ ،٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٥

[٣٤] د.ك.و ، سجلات البلاط الملكي ،ملف وزارة المواصلات والاشغال المرقم ص٢١٣١ وثيقة رقم ٨ ، عبد الله اسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢_١٩٦٨ ، دار السلام ، لندن ، ١٩٨٩ ، ص١٧

[٣٥] تشكله العديد من الاحزاب للدفاع عن تلك القضية منها ، حزب الاستقلال العراقي ، جمعية الدفاع الوطني ، الحزب الوطني العراقي ، فقدمة هذا الاحزاب موقف مهمه للدفاع عن المنطقة فاخذت على عاتقها تقديم تقريرا مفصلا عن قضية الموصل واهميتها وارتباطها بالعراق كما واصدرت البيانات الكثيرة وقيامها بتظاهرات في سبيل القضية ،وقد نظمت اللجنة تقريرها عن القضية ورفعته الى عصبة الامم لتقرير مصير المنطقة بأسرع وقت ممكن تلافيا لازمات عسكريه وسياسية والاقتصادية ،للمزيد من المعلومات ينظر الى : فاروق صالح العمر، الاحزاب السياسية في العراق (١٩٢١_١٩٣٢) ، مطبعة الارشاد ، بغداد ،ط١ ،١٩٧٨.

[٣٦] ملف وزارة المواصلات والاشغال ص٢١٣١ ، كتاب المعتمد السامي المرقم ١٢٨ والمؤرخ ٧ شباط ١٩٢٥ ، وثيقة رقم ٨

[٣٧] المصدر نفسة ، كتاب العتمد السامي

[٣٨] جريدة الاستقلال ، ٢٧ مايس ١٩٣٠

[٣٩] جريدة العراق ، ١٦ اذار ١٩٢٥

[٤٠] يوسف بن رزق الله بن يوسف بن سمعان بن الياس ، من مواليد ١٨٨٥ بغداد درس في بغداد تعلم عدة لغات الانكليزية والفرنسية وشيئاً من الفرنسية من التركية واللغة الكلدانية ،عضوا مؤسس في الحزب الحر العراقي ،عضو لجنة تدقيق القانون الاساسي العراقي ١٩٢٢ ، عضو المجلس التاسيس العراقي ١٩٢٤،عضو مجلس النواب للدورة الانتخابية الاولى عن بغداد ،عين وزير للمالية في وزارة بعد المحسن السعدون الثالثة ،عضوا مجلس النواب للدورة الانتخابية الثانية ،من مؤسسي حزب الاخاء الوطني ،عين وزيرا للماليه في وزارة علي جودت الايوبي ،عضوا مجلس النواب في دورته الانتخابية الخامسة في ١٩٣٤ منح وسام الرافدين من الدرجة الاولى ومن النوع المدني من الملك غازي ،وزير للمالية في وزارة جميل المدفعي الثالثة ، في ١٩٣٦ تولى منصب مدير المصرف الزراعي والصناعي وكالة ومدير المالية ، وفي ١٩٤١ تولى منصب مدير المصرف الزراعي والصناعي فقط استمر في اشغال هذا المنصب لعدة وزارات الى استقال في وزارة صالح جبر وذهب الى لندن .ينظر الى ،حارث يوسف غنيمة ،سياسي والاديب يوسف غنيه حياته اثاره عصره ،بغداد ١٩٩٠ ،ص٩ .حميد المطبعي ،موسوعة اعلام العراق ،المصدر السابق ،ص٢٣٣،خالد احمد جوال ،المصدر السابق ج٢،ص٣١٨.

[٤١] أحلام حسين جميل ، الأفكار السياسية للأحزاب العراقية ، ص٣٧.

[٤٢] جريدة العراق،العدد ١٤٤٦، ٣شباط، ١٩٢٥م؛ جريدة المفيد، العدد٣٢٤,١٢ شباط،١٩٢٥م.

[٤٣] فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢٢ . ١٩٣٢، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٣٤.

[٤٤] فؤاد حسن كامل ، المصدر السابق ، ص٤١٤

[٤٥] جريدة الاستقلال ، ١٧ كانون الثاني ١٩٢٤ ، ١٢٢ اذار ١٩٢٥ ، جريدة العراق ١٣ كانون الاول ١٩٣٠ ، ١٢٨ شباط ١٩٢٥

[٤٦] جريدة الاستقلال ١٢٤ شباط ١٩٢٥

[٤٧] جريدة العالم العربي ١٢٧ شباط ١٩٢٥ ، ١٥ اذار ١٩٢٥

[٤٨] جريدة الاستقلال ، ١٢٢ شباط ١٩٢٥

المصادر

١- جريدة الاستقلال ١٢٤ شباط ١٩٢٥

٢- جريدة العالم العربي ١٢٧ شباط ١٩٢٥ ، ١٥ اذار ١٩٢٥م.

٣- جريدة العراق،العدد ١٤٤٦، ٣شباط، ١٩٢٥م.

٤- جريدة المفيد، العدد٣٢٤,١٢ شباط،١٩٢٥م.

5- جورج انطونيوس ، يقظة العراب تاريخ حركة العرب القومية ، ط٦ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٠.

6-حسن لطيف كامل الزبيدي وآخرون ، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الامريكي رؤية مستقبلية ، (د.م : مركز العراق للدراسات)، ٢٠٠٧.

٧- حكمت سامي سليمان ، النفط في العراق دراسة سياسية اقتصادية ، دار اليقظة العرابية ، دمشق ، ١٩٥٨

٨- خالد احمد الجوال ،موسوعة اعلام كبار ساسة العراق في العهد الملكي ،ج١

٩- سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي واثره في تاريخ العراق المعاصر ١٩٣٦_١٩٢٢ ، دار دجلة ناشرون وموزعون ، ٢٠١٣

١٠- د.ك.و ، سجلات البلاط ، ملف وزارة المواصلات والاشغال المرقم ص٢١٣١ ، بيان اللجنة الوزارية في ٥ ايلول ١٩٢٣ ، وثيقة رقم ١

١١- سليم طه التكريتي ، معركة النفط في العراق ، ج١ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٢ ،ص١١.

١٢- عبد الله اسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢_١٩٦٨ ، دار السلام ، لندن ، ١٩٨٩.

١٣- عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج١ ، ط١ ،الموسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٩.

١٤- عبد الوهاب السلوم ، قضية البترول في العراق ، دار الكتاب العرابي ، القاهرة ، ١٩٦٧.

15-فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢٢ . ١٩٣٢، القاهرة، ١٩٧٨.

١٦- قاسم احمد العباس ، وثائق النفط في العراق ، ج١ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٥.

١٧- الكسندر بريماكوف ، نفط الشرق الاوسط والاحتكارات الدولية ، ترجمة بسام خليل ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٤

١٨- لطفي جعفر فرج ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ،مكتبة اليقظة العربية ،١٩٨٢.[2]

19-محمد ازهر السماك ، البترول العراقي بين السيطرة الاجنبية والسيادة الوطنية دراسة تحليلية في موارد الثروة الاقتصادية ، وزارة الاعلام والثقافة ، الموصل ، دار الطليعة ، بيروت .

20-د.ك.و ، مقررات مجلس الوزراء الصادرة من تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول ١٩٢٣، مطبعة الحكومة ،١٩٢٦

21- ملف وزارة المواصلات والاشغال ص٢١٣١ ، كتاب المعتمد السامي المرقم ١٢٨ والمؤرخ ٧ شباط ١٩٢٥ ، وثيقة رقم ٨ .

22- نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق (١٩٢٥_١٩٥٢) ،ط١ ، مركز الابجدية ، بيروت ، ١٩٨٠ .

٢٣- هنري فوستر ، نشاة العراق الحديث ، ترجمة وتعليق سليم طة التكريتي ، ج٢ ،ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ،١٩٨٩.

٢٤- يوسف ابراهيم يزبك ، النفط مستعبد الشعوب ، ج١ ، مطبعة الفن الحديث ، بيروت ، ١٩٣٤.

Source

1- Al-Istiqlal newspaper \February 24\1925

2- Al-Alam Al-Arabi newspaper, February 27, 1925, March 5, 1925.

3- Iraq Newspaper, Issue No. 1446, February 3, 1925 AD.

4- Issue No. 324, February 12, 1925 AD.

5- George Antonius, The Godfather Pays Attention, History of the Arab National Movement, 6th edition, Dar Al-Ilm Lil-Malayin, Beirut, 1980.

6-Hassan Latif Kamel Al-Zubaidi and others, Iraqi oil and oil policy in Iraq and under the American occupation, a future vision, (D.M.: Iraq Center for Study), 2007.

7- Hikmat Sami Suleiman, a political movement in Iraq, an interactive study, Dar Al-Yaqaa Al-Urabiyya, Damascus, 1958.
8- Khaled Ahmed Al-Jawwal, Encyclopedia of Notable Figures of the Appearance of Iraqi Politicians in the Royal Era, Part 1
9- Sami Abdul Hafez Al-Qaisi, Yassin Al-Hashemi and his impact on the contemporary
10- history of Iraq 1922-1936, Dar Degla Publishers and Distributors, 2013
11- Salim Taha Al-Tikriti, The Battle for Oil in Iraq, Part 1, Al-Zahra Press, Baghdad, 1952, p. 11.
12- Abdullah Ismail, Iraq Oil Negotiations 1952_1968, Dar es Salaam, London, 1989.
13- Abdel Wahab Al-Kayyali, Encyclopedia of Politics, vol. 1, 1st edition, Arab Institution for Studies and Publishing, Beirut, 1989.
14- Abdul Wahab Al-Saloum, The Oil Issue in Iraq, Dar Al-Kitab Al-Orabi, Cairo, 1967.
15-Farouk Saleh Al-Omar, Political Parties in Iraq 1922-1932, Cairo, 1978.
16- Qasim Ahmed Al-Abbas, Oil Documents in Iraq, Part 1, Al-Ani Press, Baghdad, 1975.
17- Alexander Primakov, Middle East Oil and International Monopolies, translated by Bassam Khalil, 1st edition, Beirut, 1984.
18- Lutfi Jaafar Faraj, Abdul Mohsen Al-Saadoun and his role in the contemporary political history of Iraq, Arab Vigilance Library, 19822.
19- Muhammad Azhar Al-Sammak, Iraqi oil between foreign control and national sovereignty, an analytical study in the resources of economic wealth, Ministry of Information and Culture, Mosul, Dar Al-Tali'ah, Beirut.
20- D.K.W., Cabinet Decisions issued in October, November and December 1923, Government Printing Press, 1926
21- File of the Ministry of Transportation and Works, p. 3\2, letter of the High Commissioner No. 128, dated February 7, 1925, Document No. 8.
22- Nouri Abdel Hamid Khalil, The Political History of Oil Concessions in Iraq (1925_1952), 1st edition, Alphabet Center, Beirut, 1980.
23- Henry Foster, The Origins of Modern Iraq, translated and commented by Salim Taha Al-Takriti, vol. 2, 1st edition, House of General Cultural Affairs, Baghdad, 1989.
24- Youssef Ibrahim Yazbek, Oil Enslaves Peoples, Part 1, Modern Art Press, Beirut, 1934.